أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث [1]

للأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح

رئيس المجمع الجزائري للغة العربية

يعتمد أهل الاختصاص في علم المصطلح الحديث في أعمالهم العلمية على مجموعة من الأدوات الناجعة وبصفة خاصة في المؤسسات التي أُنشئت بغرض النهوض بالمصطلحات العلمية باستخراجها من النصوص العلمية وتجميعها وترتيبها والتعريف بوجودها في الاستعمال وغير ذلك مما يخص البحث الاصطلاحي الحديث [2]. وأهم هذه الأدوات هي

1 ـ ألقي هذا البحث في ندوة مجمع اللغة العربية بدمشق (من 9ـ12 أكتوبر 2004) بشيء من التصرف لما جدّ من جديد.

2 ـ لقد حدد المختصون و العلماء في علم المصطلح هذا العلم بأنه « نشاط يهدف إلى التعرف على الألفاظ الجارية في الاستعمال العلمي الدالة على مدلولات خاصة بكل علم و تجميعها و وصفها من حيث بنيتها الخاصة و بالتحديد الدقيق لمدلولاتها الخاصة مع ذكر مراجعها في الاستعمال و تقويمها إن اقتضي الحال و تنميطها و نشرها (و قد يلجأ إلى وضع المصطلحات الجديدة)» (من مكتب الترجمة الكندي)

الطرائق والمنهجيات العلمية التي وضعها أهل الاختصاص لمضاعفة مردود أعمالهم وكذلك البرمجيات المناسبة للتعامل مع الحاسوب والانترنت وخاصة التي يحتاج إليها الباحث لاستخراج المصطلحات من النصوص وللتنقيب عنها وكيفية استعمالها.

كما أن هناك اتصالا وثيقا جدا بين هذه المؤسسات وسائر الباحثين ولا تعمل منعزلة عن المستعملين للمصطلح العلمي أبدا.

وسنتطرق إلى كل هذه الأنواع من الأدوات وما يلزم من اللجوء إليه من تهيئة الظروف الملائمة بل وتطوير الرؤى التقليدية حول البحث في المصطلح.

من الواضح أن هذا الميدان يهم العلماء وأهل الاختصاص وهم المعنيون بالأمر بالدرجة الأولى في وضع المصطلحات و استعمالها كما أنه يهم الحكومات لأنّ المصطلحات جزء من اللغة واللغة هي أهم مكون للهوية هوية الأمم والشعوب. ثم إن من شروط التقدم العلمي والتكنولوجي المستمر التفادي للبلبلة الفكرية الحاصلة بالبلبلة اللغوية ومن ثم اهتمام المسؤولين الكبار في البلدان المتقدمة بتنميط المصطلحات والعناية بها.

هذا وإن كنا نحن العرب نشاركهم هذا الاهتمام فما أبعدنا في الواقع منهم فيما يخص أولا جوهر النشاط الخاص بالبحث العلمي في المصطلحات فاعتمادهم على رصد الاستعمال الحقيقي للمصطلحات والرجوع في الأول وفي الأخير إليه هو الأساس عندهم.

ثم إن الرجوع إلى الاستعمال معناه المسح الكامل له. وهذا لا يمكن أن يتم إلا بالوسائل التكنولوجية الحديثة وأهمها الحاسوب، فللحاسوب كما هو معروف قدرات عظيمة جدا فإنه قادر على العلاج الأوتوماتيكي لأي نص مهما بلغ حجمه وبسرعة خيالية. فهذا يلزم منه أن يغير الباحث تصوره لعمله العادي بكيفية جذرية. وسنتطرق إلى ذلك فيما يلي.

أما النهج الذي نسير عليه نحن في البلدان العربية فإن انتماءنا في عصرنا هذا إلى ما يسمى بشيء من الإشفاق: «البلدان النامية» يجعلنا ـ وبصفة خاصة ـ نسعى على الدوام إلى الالتحاق بركب الحضارة الحديثة ومجاراة حركتها العلمية وبالتالي لا **نقوم بشيء في ميدان المصطلحات إلا بسد الثغرات.** فالسبق إلى وضع المصطلحات للمفهوم العلمي الجديد لا يكون بالطبع إلا على يد صاحب هذا المفهوم الجديد. ونحن بعيدون عن هذا في وقتنا الحاضر وعلى هذا ينحصر العمل عندنا في ميدان المصطلح في البحث عن المقابل العربي للمصطلح الأجنبي ليس إلا. **ويا ليته كان هذا العمل سريعا ومنتظما حتى يستجيب لكل ما تتطلبه الحداثة** في ميدان العلم والتكنولوجيا والواقع مع الأسف غير ذلك. وذلك لأن المناهج التي نسير عليها هي، في اعتقادنا، غير ملائمة وغير مطابقة للبحث الاصطلاحي الحديث.

وقد تعوَّد علماؤنا وأهل الخبرة في كل ميدان علمي أن تنشأ لجنة خاصة لسد الثغرات تنظر في قائمة المصطلحات الأجنبية ـ بلغة واحدة

غالبا ولا ندري على أي أساس اختيرت هذه القائمة ومن أين استقيت- وتبحث عن مقابل عربي لكل لفظ أجنبي. ولا ندري ههنا أيضا هل هو لفظ موجود في الاستعمال أم لا. ثم تعرض القائمة للمناقشة في مستوى اللجنة وما فوق ويكتفي في الغالب بنشرها بعد الاتّفاق عليها.

وليست هذه الطريقة خاصة بهيئة معينة ومهما كان فإن هذا العمل لبى الكثير من الحاجات ونشرت بفضل علمائنا واجتهادهم وإخلاصهم (لا بفضل الطريقة) الكثير من المعاجم المتخصصة القيمة. وهذا لابد أن ننوّه به لأنه عمل مفيد ولكن هذا لا يمنع من أن نحاول، قدر الإمكان، تحديث هذه الطريقة وتطويرها والتكيف بما تحتمه علينا تحولات العلم والتقدم العلمي والتكنولوجي.

فما نراه ضروريا أو مفيدا لمضاعفة مردود البحث الاصطلاحي ينحصر، في نظرنا، في الطرائق والوسائل التالية:

1- ضرورة الرجوع إلى الاستعمال الحقيقي والاهتمام بما قد وضع من لفظ عربي لنفس المفهوم في جهة أخرى أو بلد آخر وربما يكون قد دخل في الاستعمال بالفعل.

2 - ضرورة الحصر الكامل والمستمر لما يضعه العلماء باستمرار من مصطلحات على مستوى الوطن العربي.

3 - ضرورة الرجوع إلى التراث العلمي العربي ومحاولة مسحه مسحا كاملا وقد كان هذا من اهتمامات علمائنا في القرن الماضي ثم اختفى تماما أو يكاد.

4 ـ ضرورة الاعتماد على حصر كامل للمصطلحات الأجنبية بالنسبة لكل علم ولكل ميدان علمي أو ثقافي والتصفح المستمر لكل ما يوضع من جديد.

5 ـ ضرورة الاعتماد على مدونة من النصوص العلمية وغيرها كبيرة يتراءى فيها الاستعمال الحقيقي القديم والحديث للغة العربية في كل ميدان علمي وتكون هي المصدر الأساسي للبحث الاصطلاحي واللغوي عامة ومرجعا موضوعيا.

6 ـ ضرورة الاعتماد على منهجية خاصة في دراسة المفهوم مع اللفظ المقابل له وذلك كاللجوء إلى النوع الراقي من الجزازات الاصطلاحية الذي يجري استعماله الآن في علم المصطلح الحديث.

7 ـ ضرورة اللجوء إلي الوسائل التكنولوجية الحديثة وإن بدأ بعضهم باللجوء إلى الحاسوب فلم يتم بعد تطوير التصوّر للعمل الاصطلاحي بما يقتضيه العمل على الحاسوب.

8ـ عدم الاكتفاء بنشر المصطلحات الجديدة وضرورة التدخل لترويجها بطرق ناجعة وعلى أوسع نطاق.

9 ـ ضرورة وجود هيئة قومية تشرف على كل الأعمال الاصطلاحية العربية: بالتخطيط والمتابعة والتقويم العلمي والتنسيق ويكون لها الصلاحية المشروعة لذلك وللتدخل المباشر.

10 ـ ضرورة الاستثمار للثروة اللغوية التي تختص بها اللغة العربية في أبنيتها وجذورها.

أما عدم الاهتمام بالاستعمال الحقيقي للغة العربية فهو إهمال كبير وتقصير فظيع في نظرنا لأن الاستعمال هو المنبع الأول الذي يجب أن يرجع إليه الواضع للمصطلح والباحث الاصطلاحي خاصة فكيف يمكن أن يتجاهل ما هو موجود وجار بالفعل على ألسنة المستعملين للغة وخاصة الأساتذة والباحثين وسائر العلماء وهو يحاول أن يضع لفظا جديدا في مقابل مصطلح أجنبي؟ ولا يمكن أن يدّعى أن هذا المفهوم أوذاك لا يوجد له مقابل أصلا ما لم ينظر بالفعل في استعمال هؤلاء كلهم ولا يكتفي بما هو موجود في استعماله الخاص أو ما يعرفه من استعمال غيره في بلده. فكثيرا ما يكون قد وضع في جهة أخرى أو بلد آخر مقابل عربي ولا يلتفت إلى ذلك الواضع. ولاعذر له أبدا في ذلك إلا إذا كان اطّلع على شيء من ذلك ويريد أن يتدارك نقصا في المصطلح الجديد. فالسبب الرئيسي للبلبلة في المصطلحات يرجع إلى هذا التجاهل وعدم الاهتمام بما يجرى من ذلك في خارج المؤسسة الواحدة أو البلد الواحد. ومحاولة التنسيق بعد وقوع البلبلة قد لا ينفع في أحيان كثيرة. ولهذا فلا بد أن يجعل تحت تصرف كل باحث في المصطلحات أوّلا قائمة المصطلحات التي يضعها الواضعون في كل بلد عربي مع الدلالة على ما دخل منها في الاستعمال بالفعل ويذكر لذلك المصادر التي وردت فيها. فهذا هو أول عمل يمكن أن تقوم به المؤسسات العلمية وخاصة اللغوية منها.

ثم إن أكثر ما هو موجود الآن من مصطلحات باللغة العربية مما تخص مبادىء الرياضيات مثلا (وعلوم أخرى كثيرة) فأصله من التراث

العلمي العربي مثل الكسر والبسط والمقام والجيب وكل أسماء الصور الهندسية ومصطلحات الجبر وغير ذلك. ويرجع الفضل في ذلك إلى علماء القرن الماضي وما قبله. إذ لم يلجأوا في ذلك إلى وضع لفظ جديد مع وجود المفهوم ولفظ يدل عليه عند علمائنا القدامى. وهذا هو مع الأسف الشديد ما يفعله أكثر الاختصاصيين في الكثير من العلوم التي قد تكون مفاهيمها الأولية موجودة قديما ولها لفظ يدل عليها. وهذا يكاد يطّرد في العلوم الإنسانية ونخص بالذكر ما وضعوه من مصطلحات في اللسانيات كالتوصيل والتواصل والرسالة(message) و الموقف (المقام) وغير ذلك.

فالذي نرجوه هو أن نعود إلى ما بادر إليه علماؤنا في الماضي القريب لمسح تراثنا لأننا سنجد فيه الكثير من الألفاظ التي يمكن أن توافق بعض المفاهيم العلمية الحديثة. ثم إن هناك من ألفاظ الحياة العامة الحديثة ما يمكن أن نجد لها ما يقاربها في الكثير من الكتب الحضارية القديمة. وللمسح المنتظم الشامل وسائل خاصة سنتطرق إليها فيما بعد.

ونتساءل أيضا لماذا يعتبر بعض الواضعين أن البحث في المعاجم كاف للعثور على الكلمة المناسبة من التراث. فالمعاجم ليست كل التراث. ثم لا تغنى المعاجم إطلاقا عن النظر في النصوص فالاستعمال الحقيقي والحي للغة هي النصوص لا المعاجم ولا يكفي أن ننظر في الشواهد التي نجدها فيها لأنها قليلة جدا بالنسبة إلى النصوص التي تزخر بالحياة. والمؤسف أن أكثر اللغويين العرب في زماننا يكتفون بالنظر

في المعاجم مع وجود الوسائل التي تمكنهم من تصفح النصوص مهما بلغ حجمها.

ثم كيف يجوز للواضع أن يعتمد على قائمة من المصطلحات الأجنبية أو معجم بدون أن يرجع في ذلك إلى ما وضعته المؤسسات العلمية المتخصصة في المصطلحات من قواعد معطيات كبيرة محوسبة. فإن محتواها يمثل كل ما هو موجود في الاستعمال ـ لا جزءًا منه صغيرًا أم كبيرًا مع كل ما يتعلق بكل مصطلح من معلومات تخصه ـ(سنرى ذلك فيما يلي). فعلى أي أساس يعتمد الواضع عندنا في اختياره لبعض المصطلحات الأجنبية دون بعض في الميدان الواحد. وهل هذا الاختيار الحاصل في وقت معين يندرج في مخطط مضبوط بحيث يشمل كل ما وضع من المصطلحات الأجنبية ودخل في الاستعمال (وما لم يدخل أيضا) إلى غاية تاريخ بدئه في عمله هذا؟ ومن غير المفيد أن يختار الواضع أي قائمة من المصطلحات (أو أي معجم) وبلغة واحدة دون أن يتفق كل الواضعين على مخطط معين لعدة سنوات قابل للتصليح والإثراء وباللجوء إلى هذه القواعد من المعطيات الاصطلاحية الأجنبية **التي تثرى باستمرار** والتي وثّقتها أكثر من مؤسسة وأكثر من دولة. ومن مميزاتها الموضوعية أنها تعكس ما هو موجود بالفعل في الاستعمال ولأنها بأكثر من لغة وهو مهمّ جدا. وأخيرًا لأنها متجددة تفي بما يدخل من المصطلحات الجديدة لتغطية المفاهيم الجديدة وهو سرّ النمو والتطور العلمي.

لقد بيّنا أن الرجوع إلى الاستعمال الحقيقي هو ضروري لتلافي البلبلة الاصطلاحية وأنه ليس من المعقول أبدًا أن يُشتغل باللغة وبالمصطلحات خاصة في عزلة عن كل من يستعمل هذه اللغة. ثم إن الاستعمال يشمل، كما قلنا، القديم والحديث والقديم لاستقاء ما يمكن أن يصلح كمصطلح **فلابد من مسحهما معا** ولا نكتفي بالتنقيب في المعاجم.

إلا أن الرجوع إلى الاستعمال ليس بالسهل لأن النصوص القديمة والحديثة تعد بالملايين. والإجابة عن هذا تنحصر في اللجوء إلى ما يسمى **بقواعد المعطيات النصية** وهي عبارة عن مدونات نصوص أو ذخائر تكون على شكل مُحَوسَب أي مُدمجة بكيفية خاصة في ذاكرة الحاسوب. وتمتاز هذه المدونات عن غيرها بقدرتها أولا على استيعاب الملايير من النصوص في ذاكرتها وثانيا بقدرتها على الإجابة عن أي سؤال يلقيه الباحث عليها ـ إذ هي آلية ـ فيما يخص أي عنصر وأي خاصية وأي معلومة تتعلق بما يوجد في النصوص الموجودة فيها. وميزة ثالثة أيضا وهي مهمة جدا وهي كون هذه النصوص مندمجة حاسوبيا، كما قلنا، فكأنها نص واحد **يمكن أن يجرى عليها مسح كامل** كما يمكن أن يقتصر في ذلك على نص محدود ومعين أو عدة نصوص (كأن تنتمي إلى عدة عصور أو عدة بلدان في عصر واحد وغير ذلك).

وفوائد الذخائر عظيمة جدا فمنها أن كل سؤال يلقى عليها فإن الإجابة تكون في بعض ثوان أو دقائق. وأكثر من هذا هو الحصول على كل السياقات التي ترد فيها الكلمة. ومن المعروف أن معنى الكلمة

المقصود في نص من النصوص لا تحدده المعاجم في الأكثر بل سياقاته في نص معين. ويمكن أن نعرف مدى شيوع المصطلح في الوقت الحاضر وروده في أكثر من كتاب وأكثر من ميدان وبأي معنى. ولذلك فلابد أن تدخل فيه كل الآثار العلمية ذات القيمة باللغة العربية.

توجد أيضا قواعد معطيات غير نصية مما هو خاص بالمصطلحات وسنشير فيما يلي إلى ما يوجد من ذلك باللغات الأجنبية ويجب أن تُنشأ مثل ذلك بالنسبة إلى العربية ليكون الباحثون على علم بكل ما وُضع إلى الآن وما سيكون في المستقبل. وهي من الأدوات الاصطلاحية التي لا يمكن أن يُستغنى عنها إذا أردنا أن نغطي جميع احتياجاتنا في هذا الميدان وبمجرد ما تظهر المفاهيم العلمية الجديدة.

وكان لنا الشرف أن اقترحنا منذ زمان بعيد إنشاء مثل هذه الذخيرة النصية الحاسوبية التي ذكرناها قبل ليتمكن اللغوي من تصفح الاستعمال الحقيقي للغة العربية عبر العصور وفي عصرنا هذا. أما وقد ظهرت الآن شبكة الانترنت فقد تكاثرت بها فوائد الذخيرة. بل وسيُتَجاوز الجانب اللغوي إلى الجانب الثقافي وستعمّ الفائدة جميع المواطنين العرب ويرفع بها مستواهم بشكل عجيب إن شاء الله. وحتى لا نكرر ما قلناه في ذلك فيمكن أن يرجع من يشاء إلى نص المشروع الذي قُدِّم إلى الأمانة العامة للدول العربية في أحدث صوره (في 2004) [3].

3 وفيما يخص صعوبة الانجاز لمثل هذه الذخيرة وهو الحجم الضخم جدا من المعطيات التي يجب حيازتها في الحاسوب فيمكن تجزئة العمل-وعلى مراحل فيما يخص التراث -باشتراك العديد من المؤسسات العلمية على مستوى الوطن العربي.

أما ما يوجد من ذلك في البلدان المتقدمة فيمكن أن نذكر المدوّنة التي اعتمد عليها لتحرير المعجم الجامع للغة الفرنسية وهي محوسبة . (Trésor de la langue française) أما ما يخص المصطلحات فأهم قاعدة من المعطيات الاصطلاحية هي: Infoterm بالمركز الدولي للإعلام حول المصطلحات (ومقره في فينا) وEurodicatum على مستوى الاتحاد الأروبي (في لوكسمبورج). ومن الذخائر النصية المحسوبة نذكر القاعدة المسماة بـ Frantext وهي تحتوي على 3500 كتاب باللغة الفرنسية تنتمي إلى القرن السادس عشر حتى القرن العشرين. وما يزال أصحابها يثرونها بنصوص أخرى حديثة. وقد سبقتها المدونة التي جمعت عددا كبيرا من الآثار الأدبية والعلمية من القرنين التاسع عشر والعشرين وهي القاعدة التي اعتمد عليها في تحرير المعجم الجامع للغة الفرنسية.

وأنشأ المكتب الكندي للترجمة قاعدة كبيرة من المعطيات الاصطلاحية تسمى بـ Termium وتحتوي في نشرتها Termium.plus على ثلاثة ملايين من الكلمات بالإنكليزية والفرنسية والإسبانية.

ضرورة تطوير البحث الاصطلاحي

أما ضرورة تطوير مناهج البحث في المصطلحات واللغة العربية عامة فهذا تلزمه علينا الأجهزة الحاسوبية الحديثة. وقد يعتقد بعض اللغويين

أن اللجوء إلى الحاسوب هو مجرد استعانة بأداة كالآلة الكاتبة أو الحاسبة وليس الأمر كذلك. وذلك لأن للحاسوب قدرات عظيمة ومتنوعة لا توجد في أي أداة أخرى. ويمكن أن تقوم بما لا تقدر عليه الجماعات الكبيرة من البشر بل وفي عدد من السنين. فأي عملية ترتيبية أو إحصائية أو استنباطية أو استحضارية لأي نوع من المعلومات فإن الحاسوب يستطيع القيام بها بسرعة مهولة. ثم توصّلت التكنولوجيا الحديثة إلى أن صارت قدرته الاستيعابية الذاكرية تعدّ بملايير الملايير للوحدات اللغوية. وأعجب من ذلك هو قدرته على استحضار أي معلومة من القاعدة مهما بلغت ضخامة هذه القاعدة بمسحها في ثوان أو دقائق.

فكل هذا يلزم منه أن نترك جانبا كل المناهج التي عمادها عمل الأفراد بأيديهم العزلاء ونتجرّد تماما من كل التقاليد والعادات والتصورات التي تكون عالقة بذهن الباحث الذي لم يلجأ بعد إلى الحاسوب ولا يعرف بالتالي مزاياه وفوائده وما تتطلبه من مناهج وتقنيات. فهذه القدرات العظيمة لا تمكّن الباحث من الحصول على ما يبحث عنه في أوجز الأزمنة فقط بل تلزمه أيضا أن يكون على علم بكل إمكانات الحاسوب وعلى علم بكل الأدوات الحاسوبية التي تمكنه من الحصول على ما كان يستحيل عليه بدون ذلك. وهذه الأدوات الحاسوبية هي البرمجيات المتنوعة التي لابد له من الاستئناس بها ـ بدون أن يكون متخصصا ـ وهذا سيؤديه إلى أن يكون أكثر دقة في تحديده لما يطلبه من الحاسوب. وسيصل إلى أن يطلب من المهندسين المتخصصين (وهو غير

مطالب بأن يكون متخصصا مثلهم) أن يضعوا له برمجيات خاصة للحصول على معلومات من نوع آخر أو على تحاليل تعتمد على نظرية لغوية جديدة. ونذكر مثالا لذلك التحليل الآلي للغة العربية كالأسماء والأفعال المتصرفة إلى ما تحتوي عليه من جذر وصيغة. وقد تم صنع البرمجية الخاصة بذلك منذ زمان. ولا يمكن أن يقوم المهندس مقام اللغوي والعكس بالعكس بالطبع إلا أنه يمكن أن يتعاونا إذا كان هذا أو ذاك ممن أضاف إلى تخصصه شيئا من تخصص الآخر في أهم مفاهيمه على الأقل[4]. والتعامل والتعاون بينهما مفيد جدا إذ يحمل كل واحد الآخر على حلّ المشاكل التي لا تخص اللغة وحدها ولا الحاسوبيات وحدها وذلك مثل النظرية الخليلية الحديثة التي تحتاج أن تتكيف البرمجية بسببها لتستجيب للصياغة الرياضية التي هي من مستوى الزمرة لا المنوئيد فقط[5] من جهة أخرى فهناك بحوث تجرى الآن في العالم -والوطن العربي- لتحسين مردود القارئات الضوئية للكتابة العربية وهذا سيسهل إلى حد بعيد عمليات الحيازة للنصوص والمصطلحات[6] وقد أنشئت هنا وهناك قواعد معطيات علمية في الوطن العربي.

4 ومثل هذا موجود في مركز البحوث لترقية اللغة العربية في الجزائر.

5 أنظر ما كتبناه عن ذلك في بحثنا "العلاج الآلي للنصوص العربية والنظرية اللغوية" (ألقي في اجتماع الخبراء في اللسانيات الحاسوبية الذي نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في القاهرة في 1989).

6 وما تزال هذه القارئات تخطئ كثيرا في قراءتها (بقدر كبير وهذا غير صالح) والرجوع إلى مثل هذه الوسائل سيكون جد مفيد (فوائد مادية وزمانية) عندما يحسن مردودها.

وضبطت برمجيات كثيرة في السنوات الأخيرة للبحث الاصطلاحي باللغات الأجنبية وباللغة العربية فمنها ماتصلح للاستكشاف بكيفية آلية في داخل النصوص العلمية للوحدات الاصطلاحية والتعرف عليها واستخراجها آليا مع سياقاتها وذكر مرجعها بالتفصيل وذلك هو الجرد للنصوص اللغوية وكل واحد يعرف ماللجرد اللغوي من مشقة وما يتطلبه من وقت وأموال. فهذا أول عمل يجب أن يقوم به مهندسونا بالتعاون مع اللغويين لأنّه سيسهل إلى حدّ بعيد التعامل مع القواعد من المعطيات الاصطلاحية. وهذه الأدوات الخاصة هي بالانجليزية: Terme Extraction Tools وتسمى البرمجيات الخاصة بذلك «بمحركات البحث». ومن أحدث ما وضع منها نذكر برمجية Ivanhoé. وضبطت بعض هذه المحركات للغة العربية وذلك مثل برمجية «أين» و«ابحث» و«كاشف أنت» وغيرها. وتجرى بحوث الآن في الوطن العربي لضبط برمجيات ناجعة للغة العربية، أما فيما يخص الذخيرة العربية فقد تم ضبط عدد من البرمجيات لإلقاء الأنواع الكثيرة جدا من الأسئلة عليها (في مركز البحوث لترقية اللغة العربية بالجزائر). أما فيما يخص الذخيرة العربية فضبط عدد من البرمجيات لإلقاء الأنواع الكثيرة جدا من الأسئلة عليها هو جار الآن.

ولابدّ لإنشاء قواعد المصطلحات أن نضع لكل مصطلح «بطاقة تعريف» أي جزازة خاصة به تكون فيها كل المعلومات التي تخصه. فلا

يكفي أن يكون المصطلح - بالنسبة للباحثين في المصطلح وللعلماء في كل فرع من فروع المعرفة - مذكورا بتعريفه في قائمة أو في معجم خاص بل يجب ان يُعرف بأكثر من هذا. وتكون حينئذ قاعدة المعطيات الاصطلاحية جزازية إلكترونية في الحقيقة وذلك مثل TERMIUM الذي سبق ذكره.

ومن المعلومات التي لابد أن تدخل في الجزازة للكشف عن كل كيان اصطلاحي يمكن أن نذكر: ذكر المصطلح بالشكل الكامل مع ما يخصه من أوصاف لغوية مع ذكر مقابله الانكليزي والفرنسي. ثم التعريف له (وهناك أنواع من التعريفات). ولابد من الاعتماد قبل كل شيء على التعريف اللغوي العادي المبني على ماهية الشيء وصفاته المميزة أي: بالجنس القريب ثم الفصول كما أن هناك التعريف الإجرائي وهو الذي يعرف الشيء بدوره في بنية معينة وغير ذلك. ثم يأتي ذكر مرادفاته إن وجدت. ثم يكون مع التعريف بيان الميدان العلمي أو التقني الواسع والميدان الفرعي الدقيق ثم المصادر التي عثر عليها مستعملا فيها مع بعض سياقاته وأكثر المراجع بدقة. ثم تأتي الملاحظات الوصفية للاستعمال: تاريخ أول ظهوره إن أمكن وكثرة وروده في الكتاب الواحد واتساع استعماله. وإن عثر في معجم أو قائمة فقط ولم يدخل في الاستعمال فلابد من النص الصريح على ذلك مع ذكر اسم الواضع (وقد تكون مؤسسة) وتاريخ وضعه ومكانه أو إقراره واسم الهيئة المقرة له. وتأتي بعد ذلك أوصاف تخص أصله إن كان دخيلا وكيفية تكييفه (أو

عدم تكييفه) وكيفية ذلك: بالمجاز فقط أو بالاشتقاق وغير ذلك، وتأتي في الأخير ملاحظات اللغويين والمجمعيين، أيا كانت، معيارية وغير معيارية.

هذا ويقتضي العمل على الحاسوب أيضا ألا يعمل كل فرد من أصحاب المصطلحات منعزلا عن غيره من زملاءه ولا تعمل أية مؤسسة علمية لغوية منعزلة عن مثيلاتها كما هو الشأن إلى الآن.

كما يقتضى ألا ينتهي عمل الباحث في المصطلحات بانتهاء وضعه لعدد منها ونشرها ثم لا يحاول أن يروّج هذا الذي وضعه وأقره العلماء. وغالبا ما يشكو أن لا طاقة له في ذلك ولا يستطيع أن يفرض ذلك على غيره وأن هذا راجع إلى الهيئات الحكومية المعنية بذلك.

مع أن القضية ليست أبدا قضية فرض أي شيء لأن اللغة لا تفرض. فالذي نرغب فيه، في الواقع، هو أن نتعامل مع مستعمليها لا كأصحاب فتوى في اللغة بل كمستفتئين لمن يستعملها. فاللغة ظاهرة اجتماعية قبل كل شيء. فاللغوي يفتي في اللغة وأسرارها من الناحية العلمية ولا يفتي في قبول أصحابها لما يضعه الواضعون.

فالذي نقترحه هو أن لا نفصل بين **الوضع والاستعمال**، بين واضع اللفظ ومستعمله ومتى كانت اللغة إلا وضعا فقط أو استعمالا فقط؟ فينبغي أن يستفتي الناس في اللغة كما يستفتون في السياسة وتدبير أمور المواطنين. فالعمل اللغوي المنعزل لا يأتي من الفوائد إلا من الجانب النظري. كما يجب أن يشارك جميع العلماء وأهل الاختصاص في وضع

المصطلحات كل في ميدانه وأن تكون المؤسسات العلمية هي التي تنسق أعمالهم ويكون الباحث الاصطلاحي حينئذ زيادة على كونه من الواضعين هو المنسق والمقوم والمرتب وأخيرا المستفتي ومن يقوم بذلك أحسن من المجمع اللغوي في كل بلد أو ما يقوم مقام المجمع اللغوي. فينبغي أن يتم على أيدي هؤلاء الباحثين في المجامع وغيرها استفتاء المستعملين وهم جمهور الاختصاصين في الوطن العربي بالنسبة إلى كل علم وميدان علمي.

الترويج

كما لابد من إنشاء هيئة عليا قومية تكوَّن من ممثلي كل هؤلاء الاختصاصين أو من المجامع للإشراف لا على التنسيق فقط بل على الأعمال الاصطلاحية كلها: بالتخطيط والمتابعة والتقويم والتنسيق وتكون لها الصلاحية التامة في كل ذلك بناء على مشروعيتها المبنية على تمثيلها الحقيقي لكل العلماء والكفاءة العلمية المعترف بها لكل أعضائها.

أما فيما يخص إقبال الناس والعلماء خاصة على ما يقترح عليهم أولا وما يجب أن يقوم به الواضعون لترويجه ثانيا فمن المعروف أن **أفراد المجتمع يتأثرون أشد التأثر ببؤرتين** للإشعاع الاجتماعي وهما: **التعليم** الابتدائي والثانوي **وهو مجتمع المستقبل، والكليات والمعاهد** ثم **وسائل الإعلام** بالنسبة للكبار والصغار معا.

أما المدرسة أو الكلية فقلما رأينا أولي الأمر في كل بلد عربي يتدخلون لإدراج ما تم وضعه من المصطلحات على يد المجامع في الكتب المدرسية أو

الجامعية. إلا أن هناك حادثا شاذا جدا حصل: حاولت بعض الدول في المغرب العربي أن تدخل ما كان يسمى «بالرصيد اللغوي الوظيفي» في الكتب المدرسية وتم ذلك بالفعل لكن في فوضى تامة وبدون دراسة سابقة.

وفيما يخص وسائل الإعلام فلم يحاول أي واحد في أعلى مستوى أن يستثمر الإذاعة والتلفزيون للتعريف بالمصطلحات وترويجها ولا أي جانب من العربية ومع ذلك فكل يعرف اليوم ما للصورة والصوت **من تأثير عميق في الجماهير.** والذي نقترحه هنا هو أن تنظم أحاديث خاصة باللغة والمصطلحات في التلفزيون وأن يتم بهذه الوسيلة استفتاء لاختيار المصطلحات الجديدة. وبالنسبة للمتخصصين فالانترنت هو أيضا أحسن وسيلة لذلك.

وكل هذا يخص فقط المصطلح الذي تم وضعه ولم يدخل بعد في الاستعمال أما ما حظي بذلك وتعدد فيه اللفظ للمفهوم الواحد فهذا سيوحده اللجوء إلى الذخيرة العربية (الانترنت العربي) **بكيفية تلقائية محضة** لأن كل من سيسأل هذه الذخيرة عن المصطلحات العربية المقابلة لمصطلح أجنبي فنرجح أنه سيختار اللفظ الذي دخل بالفعل في الاستعمال في أكثر من جهة وأكثر من بلد. وهل من مقياس موضوعي خير من هذا؟

خصـائص العربية

بقي أن نتعرض في الأخير إلى الخصائص التي تمتاز بها اللغة العربية من حيث البنى الخاصة بالمفردات أي أوزان الكلم. فالعربية هي وحدها تتنوع فيها الصيغ هذا التنوع العجيب لفظا ودلالة. وهي ثروة لغوية خاصة عجيبة لا يوجد مثلها بهذه الغزارة في أي لغة غيرها. ومع ذلك فإن لغوييننا ومن تخصص منهم في البحث الاصطلاحي ما يزال أكثرهم يتغـاضون عن هذه الثروة أو يتجاهلونها. ونعتقد أنهم متأثـرون تأثرا لا مزيد عليه بما اطلعـوا عليه في اللسانيات الحديثة من أن الوحدة الدالة هي المورفيم في أكثر اللغات وغالبا ما يعتبر المورفيم عند الغربيين أنه أصغر قطعة من الكلام تدل على معنى(مع علمهم أو شعورهم أن الوحدة الدالة ليست بالضرورة قطعة Segment). فيؤديهم ذلك إلى اعتبار زيادة السوابق واللواحق في العربية على حدة وحصر معانيها، ويتجاهلون أن الزيادة في العربية هي من مكونات البنية للمفردة. وهذه البنى أو الأوزان قد أحصاها علماؤنا القدامى إلا أنهم لم يحصوا كل المدلولات التي تدل عليها. وقد نبّه على ذلك بعض العلماء في زماننا كما نبَّهوا على أن الكثير من المعاني العلمية تدل عليها الكثير من هذه الأوزان. **وقد تغطي إلى حد بعيد المعاني المتواضع عليها في السوابق واللواحق اليونانية واللاتينية** التي يلجأ إليها العلماء في البلدان الغربية في زماننا لتوليد المصطلحات العلمية كـ anté بمعنى قبل، وـco الذي يدل على المعية، وـab الدال على النزع والنفي، وـbio الدال على الحياة، و-céno الدال

على الفراغ، وcide ـ الدال على القاتل، و fique ـ الذي يدل على المنتج ، وite ـ الدال على الالتهاب وغير ذلك.

ومن المعاني التي تدل عليها الأوزان نذكر معنى الآلة أو الأداة عامة وكل ما يصلح لشيء وهو **فِعال** مثل **حِذاء** ولِباس وإطار وغير ذلك **ومفاعلة** الدال على التفاعل فقط بل أيضا على «العمل عن بعد» مثل مُبَاصَرة وفُعالى التي تدل غالبا على التتابع مثل فُرادَى وسُلامَى ومثل فَعَال الذي يدل على العمل الذاتي مثل سَحَاب: ينسحب بنفسه وغير ذلك.

الخاتمة:

لابد للعمل الخاص بتنمية المصطلح العلمي والتقني أن يتطور: وتطويره في اعتقادنا لا ينحصر في استعمال الأجهزة الحديثة فقط بل ينبغي أن يبنى على مبادئ عامة ومنهجية خاصة يقتضيها اللجوء إلى هذه الأجهزة. وأهم هذه المبادئ هي الرجوع الدائم إلى الاستعمال لا الاستعمال الضيق المتمثل في استعمال المؤسسة الواحدة أو البلد الواحد بل ما يجري بالفعل في كل المؤسسات من البلد الواحد ومن كل البلدان العربية.

وأخطر الوضع للمصطلحات وأسوأه هو الذي يعمل أصحابه في عزلة عن الواضعين الآخرين الموجودين في داخل البلد أو في خارجه. ولا نتصور أن تكون الاستفادة من الأجهزة لغير ما وُضع لها وهو **مضاعفة**

إمكانات الباحث للمسح الشامل الكامل الدقيق المنظم المخطط للاستعمال الفعلي للغة وللمسح لكل ما يضعه العلماء في جميع البلدان: فقد اخترعت هذه الأجهزة لهذا الغرض: تمكين الباحث من الاطلاع على كل المعطيات بجعل كل الوسائل التقنية تحت تصرفه لتجميعها وترتيبها واستحضارها ورصدها وإحصائها ومعرفة مدى شيوعها وترددها وتحليلها وغير ذلك. وليس الغرض منها أن تسجل في قرص مغناطيسي ما وضعته مؤسسة واحدة متجاهلة ما صار من ذلك في خارجها. ولا أن تسجل مؤسسة أخرى ما حاولت توحيده من ذلك. فالبحث في اللغة ينبغي أن يكون شاملا لا يختص به بلد دون البلدان الأخرى التي تنطق كلها بنفس اللغة.